

الماضرة الثامنة:

الفائض التأميني وطرق توزيعه

من إعداد الدكتور: جيلالي بوزياني

أستاذ محاضر قسم "أ"

كلية العلوم الاقتصادية

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

الدكتور بوزياني جيلالي

أستاذ محاضر "أ" كلية العلوم الاقتصادية

جامعة خميس مليانة

مفهوم الفائض التأمين التكافلي

التعريف العام:

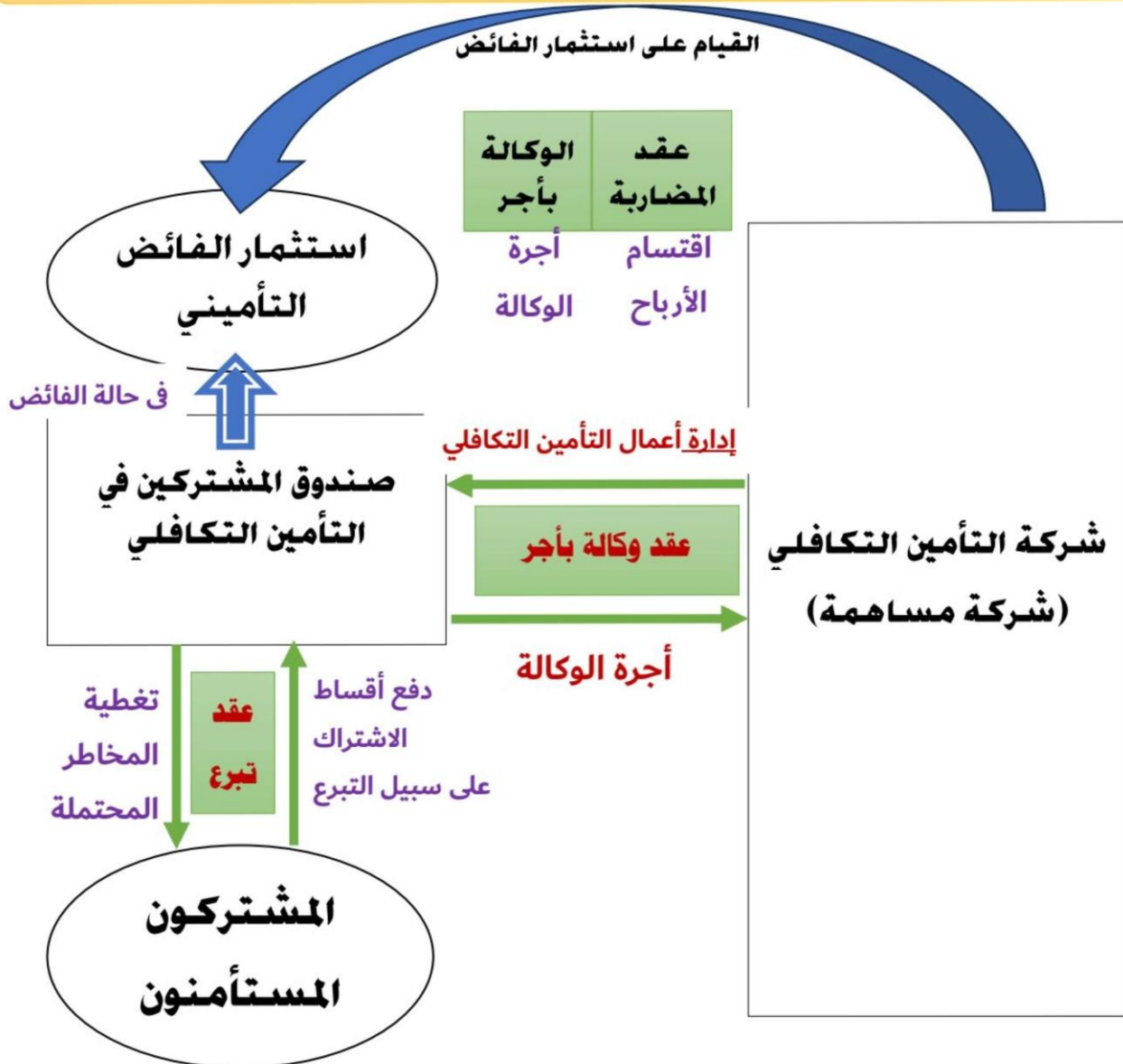
يعرّف الفائض التأميني على أنه المال المتبقي في حساب المستأمنين من مجموع الاشتراكات التي قدموها واستثماراتها بعد احتساب التعويضات المستحقة لهم، وتسديد المطالبات ومصاريف إعادة التأمين واستيفاء الشركة لأجرها بصفقتها وكيلا عنهم في إدارة العمليات التأمينية وكذلك رصد الاحتياطات الفنية.

التعريف المحاسبي للفائض التأميني هو:

الفرق بين الإيرادات والمصروفات في صندوق التكافل عند نهاية السنة المالية، فإذا زادت الإيرادات على المصروفات كان الفائض إيجابيا، وإذا كان عكس ذلك كان الفائض سلبيا.

الشكل الآتي يوضح عقد استثمار الفائض في التأمين التكافلي:

الشكل 01: العقود والعلاقات بين أطراف التأمين التكافلي المركب



الفرق بين فائض التأمين التكافلي وربح التأمين التجاري

الفائض التأميني في التأمين التكافلي هو من أهم ما يتميز به التأمين التكافلي القانوني عن التأمين التجاري، لأن ما يبقى من أقساط التأمين التجاري بعد التعويضات يذهب بالكامل لشركة التأمين التجاري، بينما في الأخير ربحاً تأمينياً وإيراداً وهو ملك خاص للشركة.

الجدول رقم (02) الفرق بين فائض التأمين التكافلي وربح التأمين التجاري.

عنصر المقارنة	فائض التأمين الإسلامي	ربح التأمين التجاري
المعنى	ما فاض من الاشتراكات وأرباحها بعد أداء التعويضات والمصروفات ودفع مبالغ إعادة التأمين وتجنب الاحتياطات والمخصصات	الزيادة الحاصلة في رأس المال بعد تقلبيه بالتجارة والاستثمار
منشأه	تبع لا قصد، فهو فليس مقصود أصالة	مقصود أصالة ويدخل في حساب عناصر قسط التأمين
الهدف منه	التعاون والتكافل في تحمل الضرر	تحقيق مصلحة شركة التأمين فقط
الملكية	من حق المساهمين "ملاك الشركة"	من حق المشتركين وحدهم.
التوزيع	وفقاً لما يقرره نظام الشركة ومجلس الإدارة وحسب ما تقتضيه المصلحة	حسب ما يقتضيه القانون ومصلحة المساهمين في الشركة

أسباب وجود الفائض التأميني.

1. مهارة عمل خبراء التأمين وقدرتهم على قياس المخاطر بشكل دقيق

2. نجاح المدير في ضغط المصروفات يؤدي إلى تحقيق فائض في صندوق

3. توظيف أموال الصندوق في استثمارات ذات عائد متميز وضمن مستوى المخاطر المسموح به.

4. طريقة تحديد مبلغ الاشتراكات، حيث تحديد هذه الأخيرة عند الحد الأعلى يؤدي إلى إيجاد فائض

العناصر المؤثرة في حجم الفائض التأميني:

يتأثر حجم الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي من حيث الزيادة والنقصان بالعوامل التالية:

1. عدد المشتركين وحجم الاشتراكات الموجودة في صندوق التكافل

2. مقدار التعويضات المدفوعة للمتضررين من المشتركين

3. حجم النفقات والمصاريف التي يتحملها صندوق التكافل

4. حجم الاحتياطات الفنية (المبالغ المالية المتوافرة من الاشتراكات المخصصة للاستثمار)

5. حسن اختيار إدارة الشركة للمشاريع الاستثمارية المشروعة

6. سلوك المشتركين ومدى تحملهم للمسؤولية.

أنواع الفائض التأميني

فرقت النظم واللوائح المنظمة لعمل شركات التأمين التكافلي بين مصطلحي إجمالي الفائض التأميني

وصافي الفائض التأميني وفيما يلي بيان مفهوم كل منهما:

النوع الأول: إجمالي الفائض التأميني: هو الفرق بين الاشتراكات والتعويضات مخصوماً منه المصاريف

التسويقية والإدارية والتشغيلية والمخصصات الفنية اللازمة وهو المبين بالمعادلة التالية:

الفائض التأميني الإجمالي = [مجموع الاشتراكات + عوائد عمليات إعادة التأمين] - [مجموعة التعويضات المدفوعة (الفعلية

والتي في طور الإنجاز) + المدّخرات الفنية + مصاريف إعادة التأمين + الأجرة المعلومة للمؤسسة]

تنبيه: وهو غير قابل للتوزيع. وهذا النوع من الفائض لم ينتج عن جهد الشركة في استثمار الأقساط "

النوع الثاني: صافي الفائض التأميني: هو أن يضاف إلى الفائض الإجمالي ما يخص المشتركين من

عوائد الاستثمار بعد خصم ما عليم من مصاريف وهو المبين بالمعادلة. التالية:

صافي الفائض التأميني = إجمالي الفائض التأميني + (عوائد الاستثمار - حصة المساهمين من الربح)

تنبيه: هذا هو الجزء المخصص للتوزيع.

أهمية الفائض التأميني

إن تطبيق مبدأ توزيع الفائض التأميني يحقق عدة فوائد تذكر منها:

1. تقوية المركز المالي لصندوق حملة الوثائق المشتركين فالعمل بالمبدأ توزيع الفائض التأميني على

المشاركين يقوي المركز المالي لصندوق التكافل وذلك عن طريق تحسب صرف الاحتياطات منه،

وهذا يؤدي إلى زيادة الثقة بالتأمين التكافلي والإقبال عليه.

2. تخفيض قيمة الأقساط فالعمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني يساهم في خفض القيمة الفعلية

للاشتراكات الأقساط التأمينية التي يقدمها المشتركون، فهم يقومون بدفع الأقساط عند انعقاد العقد وفي

نهاية السنة المالية في حالة تحقق الفائض التأميني يرجع إليهم جزءا مما دفعوه.

3. منع صفة الاحتكار عن التأمين التكافلي فالعمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني في التأمين التكافلي

يمنع عنه صفة الاحتكار على عكس التأمين التجاري الذي تقوم بتسييره شركات خاصة تتخذ من

التأمين وسيلة لتحقيق أكبر قدر من الأرباح على حساب المستأمنين وتفرض شروطا تعسفية وتأخذ أقساطا مبالغاً فيها، وتقوم باستغلال هذه الأخيرة واستثمارها بأسلوب احتكاري يهدف لتحقيق المصالح الخاصة بالأصحاب الشركة، أما العمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني فيمنع عنه صفة الاحتكار. لأن الغاية منه تحقيق المصلحة لأكثر عدد من الناس مع بقاء خدمة التأمين في حدود تكلفته.

طرق التصرف في الفائض التأميني.

يتم التصرف في الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي بإحدى الصور الثلاث، ولكل صورة شروطها وقواعده:

1. أن يستثمر الفائض: وذلك بالطرق والمجالات المشروعة.
2. أن يُرحّل نصيب كل مشترك لحسابه: بحيث يتم خصم نصيبه من الفائض من قيمة اشتراك السنة التالية.
3. أن يُرحّل الفائض إلى (بند / بنود) الاحتياطي للسنة القادمة.
4. أن يتم إنفاقه والتبرع: به في أحد أوجه الخير لصالح الإسلام والمسلمين.

المراجع:

- التأمين التكافلي، الجمهورية التونسية- وزارة المالية، من موقع:

<https://www.cga.gov.tn/index.php?id=37>

- نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق -دراسة بعض التجارب الدولية-، معمر حمدي، مذكرة ماجستير، 2012/2011.

- التأمين التعاوني الإسلامي - التوازن في الإدارة والمسؤولية - سليمان زيدان.

- التأمين التعاوني - ماهيته وضوابطه ومعوقاته - القرّة داغي، يناير 2009.

- مسفر بن عتيق الدوسري، التأمين التعاوني - بين أحلام النظرية وأوهام الواقع -

دور شركات التأمين التكافلي الإسلامي في التنمية الاقتصادية ومدى الاستفادة منها، فؤاد بن حدو